



+٠X٨٤+ | ١١٢٤٠٤٠
+٠٤٠٤٠+ | :٠X٤٤ ٠٤٠٤٠ ٨ :٠٤٠+X ٠X٠:٨٠
٨ :٠٠١٤٨ ٠٤٠X٨٨٠ ٨ :٠X٠: ٠٤٠٠٠٠
٤X٠١ :٠٠١٤٨ ٠٤٠X٨٨٠ ٨ :٠X٠: ٠٤٠٠٠٠



المملكة المغربية
وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني
والتعليم العالي والبحث العلمي
قطاع التعليم العالي والبحث العلمي

بلاغ مشترك

بين

وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي والنقابة الوطنية للتعليم العالي

انعقد يوم الأربعاء 20 يناير 2021 اجتماع بين وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي ممثلة بالسيد الوزير المنتدب المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي والسيد الكاتب العام لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي والسيد المفتش العام وبعض المسؤولين بالإدارة المركزية من جهة، وبين المكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم العالي ممثلا بالسيد الكاتب الوطني وأعضاء المكتب الوطني من جهة أخرى. وقد أتى هذا الاجتماع ترصيذا لما راكمته مختلف اللجان المشتركة بين الوزارة والنقابة أثناء أشغالها المستمرة بالرغم من الظروف الصعبة التي تجتازها بلادنا من جراء وباء كوفيد 19، وفق ما نص عليه البلاغ المشترك بين الطرفين ليوم 14 نونبر 2019، والذي يؤكد على الارتباط العضوي بين المكونات الثلاثة للإصلاح الشمولي لمنظومة التعليم العالي والبحث العلمي، والمتمثلة في ارساء الإصلاح البيداغوجي و النهوض بالبحث العلمي، ومراجعة القانون 01.00 والنظام الأساسي لهيئة الأساتذة الباحثين، بالإضافة إلى مستلزمات النجاعة والحكامة الجيدة.

وقد تمحور الاجتماع حول النقاط التالية :

1. النظام الأساسي الجديد
2. التصميم الإداري للامركز الإداري بقطاع التعليم العالي والبحث العلمي
3. الرعاية الصحية للأساتذة الباحثين في ظروف الجائحة
4. بعض النقاط المطالبة

وقد كانت النقاط السالفة الذكر موضوع عروض تقدم بها أعضاء المكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم العالي تلاها نقاش عام أفضى إلى الاتفاق التالي:

- بخصوص النظام الأساسي لهيئة الأساتذة الباحثين، اتفق الجانبان على المبادئ المؤطرة لمشروع ذي الصلة والذي كان محط تصويات متتالية من الطرفين، وهي:
 - اندراجه في إطار الوظيفية العمومية :
 - اشتماله على إطارين بمدخلين : أستاذ محاضر (أ.م) وأستاذ التعليم العالي (أ.ت.ع)
 - المحافظة على الترتي الداخلي من إطار (أ.م) إلى إطار (أ.ت.ع) على شاكلة الترتي من إطار أستاذ مؤهل إلى إطار (أ.ت.ع) في النظام الحالي :
 - المحافظة على الأقدمية الفعلية عند الإفرغ في النظام الجديد.



ويعتبر هذا المشروع نظاما منفتحا ومحفزا و يأخذ بعين الاعتبار المهام الجديدة المنوطة بالأساتذة الباحثين ودورهم الفعال والمتميز كفاعلين أساسيين في التجويد المستمر لمنظومة التعليم العالي والبحث العلمي.

كما اتفق الجانبان على بداية العمل المشترك ابتداء من 25 يناير 2021 لصياغة النصوص التنظيمية ذات الصلة بالنظام الأساسي ، وتحديد الكلفة المترتبة عن ذلك.

- فيما يتعلق بالتصميم المديرى للامركز الإدارى قرر الطرفان اللقاء يوم الاثنين فاتح فبراير 2021 لاستئناف النقاش حول التدابير المقبلة التى سوف تتخذها الوزارة فى هذا المضمار آخذين بعين الاعتبار الوضعية الإدارية للأساتذة الباحثين باعتبارهم موظفى الإدارة العمومية.
- فيما يتعلق بالرعاية الصحية للأساتذة الباحثين فى ظل الجائحة الحالية وتجاوبا مع مطلب أعضاء المكتب الوطنى فى هذا المضمار وحرص الوزارة على صحة وسلامة المتدخلين فى الشأن التربوى، تعمل هذه الأخيرة على:

- تعبئة الجامعات بتنسيق الجهود مع وزارة الصحة من أجل العمل على التدخل لدى الجهات الصحية المعنية كلما اقتضى الأمر ذلك ؛
- استعداد الوزارة للعمل مع مصالح وزارة الصحة لفتح مراكز بمؤسسات التعليم العالى لتلقيح الأساتذة الباحثين والموظفين الإداريين؛
- تدخل الوزارة المستمر لدى الجهات الصحية المحلية المعنية كلما اقتضى الأمر ذلك.

- أما بخصوص الملف المطلبى، وردا على تساؤلات أعضاء المكتب الوطنى، أكد الجانب الوزارى على ما يلى:

- انتهاء مصالح مديرية الموارد البشرية بالوزارة من معالجة ملفات ترقيات الأساتذة الباحثين المتوصل بها إلى غاية سنة 2019 ؛
- الشروع فى تسوية الوضعيات المادية المتعلقة بالترقيات فور التأشير على جداول أعضاء الموظفين من طرف المصالح المختصة؛
- إيداع مشروع مرسوم رفع الاستثناء (الدكتوراه الفرنسية) ومشروع مرسوم الدرجة الاستثنائية لدى المصالح الحكومية المختصة للمصادقة عليه؛
- تعديل المرسوم المتعلق بالترقى من إطار أستاذ مؤهل إلى إطار أستاذ التعليم العالى لتمكين الأساتذة المؤهلين الحاصلين على شهادة السلك الثالث أو ما يعادلها من مناقشة أطروحة الدكتوراه؛
- معالجة ترقية الأساتذة الباحثين المكلفين بمهام إدارية أو الملحقين.

وفى الختام عبر الجانبان عن ارتياحهما للجو الإيجابى الذى طبع الاجتماع، وللإرادة الحسنة للطرفين للمضى قدما فى العمل التشاركى بما يحقق مصلحة منظومة التعليم العالى والبحث العلمى بكل مكوناتها، ويخدم المصلحة العليا لبلادنا.

